اجتماع «كتلة الـ31» تناول تنسيق اللجان ولم يناقش التشكيل الحكومي

رياض عواد

شهد ديوان النائب فرز الديحاني، مساء الأحد، اجتماعاً لكتلة الـ«31»، للتمهيد لترتيبات دور الانعقاد المقبل ، وعقب الاجتماع قال النائب عبدالله المضف إن الاجتماع اقتصر فقط على التنسيق للجان البرلمانية.

ومن النواب الحضور : سعود بوصليب، أحمد مطيع، محمد الراجحي، أسامة الشاهين، الصيفي مبارك الصيفي، مهلهل المضف، مبارك العرو، صالح الشلاحي، أسامة المناور، مساعد العارضي، سعود بوصليب، عبدالله المضف، مهند الساير، حمد روح الدين، عبدالعزيز الصقعبي، عبيد الوسمي، بدر الحميدي، محمد الحويلة، بالإضافة إلى الديحاني.

وقُبيل بدء الاجتماع، قال النائب أحمد مطيع: أدعو إلى أن تكون عضوية اللجان بالتوافق بين النواب.ومن جهته، أوضح النائب الصيفي الصيفي أن الاجتماع يقتصر فقط على التنسيق في شأن اللجان، معتبراً أن ما حدث بين النواب اختلاف في وجهات النظر.

ولفت إلى أنه حتى في حال عدم حضور النواب التسعة، فإن سهمهم محفوظ في اللجان.

فرز الديحاني

من ناحيته، أفاد النائب مهلهل المضف بأنه لا مناقشة للتشكيل الوزاري أو استقالة الحكومة، وهذا أمر يعود لسمو الأمير، مشيراً إلى أنه في حال مشاورتنا في شأن المشاركة بالحكومة.. سنبحث في الموضوع.

وتابع: نأمل في أن تشمل المصالحة الوطنية.. العفو عن الجميع.

عبدالله المضف

ومن جانبه، قال النائب مساعد العارضي: الحمد لله، قضية العفو تم حلها، وسحب الاستجواب امتثالا لهذه الأجواء بحصول الانفراجة.

وأضاف مطيع أن الزملاء التسعة لكل وجهة نظر ونحترمهم كلهم.

حسن جوهر

وفي رده على سؤال في شأن التشكيل الحكومي والتنسيق في شأنه والمشاركة فيه، قال العارضي: «على حد علمي لم تتم مناقشة هذا الموضوع او التنسيق في شأنه.

وعلق النائب عبدالله المضف في شأن التشكيل الحكومي والمشاركة فيه، قائلاً: «على حد علمي لم يتم التنسيق والتشاور في شأنه، وبالنسبة إلي لا أرغب في المشاركة بالحكومة.

أحمد مطيع

وقال النائب مهند الساير: أنا على قناعة أن النواب التسعة كان لهم دور كبير في الفترة السابقة، أما كل من لم يوقع على البيان فله وجهة نظر، وكذلك من وقع له وجهة نظر.

وأضاف: «التزاماتنا الأدبية والبرلمانية كبيرة، والكويت تمر بمرحلة صعبة تتطلب تظافر الجهود.

وأضاف: لا يوجد انقسام، وأوضحنا أن المسألة تباين في وجهات النظر، وعندما أرسلت الرسالة في القروب كنت قاصداً أن تنحل المسألة في القروب، لكن بعد ما انتشرت المحادثات أصبح من الواجب علينا أن يكون هناك بيان توضيحي، والمسالة المهمة منذ بداية المجلس هي تباين بوجهات النظر، ونحن لسنا حزباً، بل مجموعة أتينا بأهداف مختلفه، ونوال كتلة الـ31 نيتهم صادقة ويريدون خدمة البلد، وسنتجاوز الخلاف .

وأكد الساير أنه في الجلسة العادية المقبلة ستتم سحب المزمع تقديمه وكذلك برنامج عمل الحكومة.

بدوره قال النائب فرز الديحاني إن لجنة العفو ستنظر بقضايا الرأي المرفوعة ضد ما يقارب ألف شخص.وأضاف: سنرشح وزيراً من المطران بعد الاستقرار على اسم معين.

وكان الجمهور قد اعتذر عن عدم استقبال النواب الليلة بسبب وفاة أحد أقاربه.

الكندري: براءة السلمان والطيار من «تسريبات الصندوق الماليزي» تؤكد أنهم مبلغون لا متهمين

قال النائب الدكتور عبدالكريم الكندري إن حكم التمييز ببراءة الشيخ فيصل السلمان وناصر الطيار من التهم الموجهة لهم في قضية التسريبات الأمنية المتعلقة بقضية الصندوق الماليزي، يؤكد بأنهم مبلغون بقضية فساد لا متهمين بقضية خيانة

وأضاف: رحم الله الشيخ ناصر صباح الأحمد الذي كان له الفضل بعد الله بكشف هذا الملف بمعية هؤلاء المخلصين.

عبدالكريم الكندري

مكتب الوسمي: حالة النائب لا تستدعي الإخلاء الطبي

عبيد الوسمي

أفاد المكتب الاعلامي للنائب الدكتور عبيد الوسمي بأن حالة النائب الوسمي لا تستدعي الإخلاء الطبي. وأكد أن كل ما يتداول في شأن ذلك، غير صحيح.

المضف: ما تدابير الأمن السيبراني المتبعة في «سهل»؟

وجه النائب مهلهل المضف سؤالا إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د . رنا الفارس نص على ما يلي:

لما كان المعنى العام للأمن السيبراني هو عملية حماية الأنظمة والشبكات والبرامج ضد الهجمات الرقمية حيث تهدف هذه الهجمات السيبرانية عادة إلى الوصول إلى المعلومات الحساسة أو تغييرها أو تدميرها بغرض الاستيلاء على المال من المستخدمين أو مقاطعة عمليات الأعمال العادية.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما تدابير الأمن السيبراني بالمعنى الوارد أعلاه التي ستتبعها الوزارة في عملية تشغيل تطبيق سهل الجديد؟

2 – ما ضمانات أمن المعلومات التي اعتمدتها الهيئة العامة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتفعيلها في تطبيق «سهل»؟

3 –لتعزيز بيئة رقمية آمنة وموثوقة في استخدامات تطبيق سهل وفي ظل التطور التكنولوجي وتزايد التهديدات السيبرانية المواكبة له بما في ذلك تهديدات نشطاء القرصنة الإلكترونية، ما مدى استعدادات التطبيق وجاهزيته لتوفير الحماية في هذا الشأن؟

4 –ما الطرق التي توفرها الهيئة لاستقبال البلاغات والشكاوى التقنية أو المخترقة للأمن السيبراني والناتجة عن التطبيق؟ وهل توجد طرق معينة يجب اتباعها لتقديم هذه البلاغات؟ وهل توجد أرقام للتواصل لتقديم الشكاوى أو المقترحات أو الخلل التقني أو أي معوقات منبثقة من التطبيق؟

5 – ما الاستراتيجية أو الخطة التي وضعتها الهيئة لتوفير الحماية والحفاظ على جودة الحياة الرقمية لتطبيق «سهل»؟

مهلهل المضف

6 –ما مدى صحة المعلومات الصحافية حول وجود اختراق لأمن المعلومات على التطبيق؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فيرجى تزويدي بالحلول المقترحة حول ذلك.

7 – هل يوجد فريق يتولى الشبكة الإلكترونية الخاصة بتطبيق «سهل» ومن مهامها رصد ومراقبة وقائع ومجريات البنية التحتية للشبكة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما آلية عملهم ومهامهم؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي، فما الأسباب والبدائل؟

8 – ما استراتيجيات الأمن السيبراني والإلكتروني الخاصة بتطبيق «سهل»؟

9 – هل تتوافر حماية بطاقات الهوية والبيانات الشخصية للأفراد المتعاملين أو المستخدمين لتطبيق «سهل»؟

1 –هل سيكون هناك مؤشر إلكتروني لقياس مدى أمان المعلومات في التطبيق؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فيرجى توضيح آلية عمله، وإذا كانت الإجابة بالنفي، فما الأسباب والبدائل؟

الشاهين يطالب بإعداد برنامج وطني متكامل للتصدي للمخدرات حماية للمجتمع

قال النائب أسامة الشاهين إن حاجة الدولة والمجتمع ماسة للجهود المنظمة لمواجهة آفة المخدرات، مؤكدا أهمية إعداد برنامج وطني متكامل للتصدي لتلك الظاهرة.

وأوضح الشاهين في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن إلغاء اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات والتي لعبت دورا كبيرا في الحد من ظاهرة تعاطي المخدرات والإدمان جعل الجهود الحكومية والشعبية مبعثرة، مشيرا إلى تقديمه اقتراحا برغبة في هذا الصدد بإعادة تشكيل وتفعيل دور اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات.

وأضاف ان تعاطي المخدرات ظاهرة تشكل خطرا على الوطن والمواطن، وتضر بالشباب الذين تحتاج إليهم الدولة لدورهم الكبير المنشود في تطورها وتقدمها.

وأوضح أن عصابات المخدرات استغلت جائحة (كورونا) في نشر التعاطي والإدمان خصوصا بين فئة الشباب، ونتج عن ذلك انتشار جرائم العنف في الآونة الأخيرة.

وأكد أن المخدرات تسبب أضرارا صحية وعقلية وسلوكية خطيرة جدا، إضافة إلى المشاكل الاجتماعية والأمنية والاقتصادية، إلى جانب المشاكل الصحية والأخلاقية.

وأشار إلى أن هناك استهدافا ممنهجا لدول الخليج في تهريب ونشر المخدرات بين شعوبها، وقد أخذت وسائل التهريب صورا وأشكالا عدة.

ولفت إلى أن حجم تجارة المخدرات حول العالم بلغ 400 مليار دولار، والوفيات السنوية بلغت 200 ألف حالة وفاة، وعدد المتعاطين حول العالم فاق 275 مليون متعاط. وبين أن المخدرات مسؤولة عن 65% من الجرائم في الكويت، مؤكدا ضرورة إعداد برنامج وطني متكامل للتصدي لتلك الآفة المجتمعية الخطيرة.

أسامة الشاهين

وفيما يلي نص الاقتراح برغبة:

تقدم النائب أسامة الشاهين باقتراح برغبة قال في مقدمته: لما كان تعاطي المخدرات يشكل خطرا كبيرا على الوطن والإنسان في الكويت، ويضر بصورة مباشرة بأكبر شريحة في الشعب الكويتي وهي الشباب، الذين تحتاج إليهم الدولة لدورهم الكبير المنشود في تطورها وتقدمها.

ولما كان لجائحة فيروس كورونا المستجد من آثار اجتماعية ونفسية سلبية على الفرد والمجتمع، وعصابات المخدرات تستغلها في نشر التعاطي والإدمان وخاصة بين فئة الشباب.

ولما تسببه المخدرات من أضرار صحية وعقلية وسلوكية خطيرة جدا، وما تسببه من مشاكل اجتماعية وأمنية واقتصادية تضر بالمجتمع بصورة عامة، إلى جانب المشاكل الصحية والأخلاقية، ولما للمخدرات من دور كبير في زيادة وانتشار جرائم العنف في الآونة الأخيرة.

الصقعبي يسأل عن تضخم الأسعار في الكويت وأسباب ارتفاعها وفقا لتحيل الإدارة المركزية للإحصاء

أعلن النائب د. عبدالعزيز الصقعبي عن توجيه5 أسئلة إلى كل من وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس، ووزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ووزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان، ونصت الأسئلة على ما يلي:

سؤال إلى وزيرة الدولة لشؤون تكنولوجيا المعلومات

شهدت الكويت في الآونة الأخيرة ارتفاعا كبيرا في أسعار السلع الغذائية ومواد البناء في ظل غياب المؤشرات العلمية عن حجم هذا الارتفاع وأسبابه، وقد نص البند (5) من المادة (3) من قانون رقم 27 لسنة 1963 بشأن الإحصاء والتعداد على اختصاص الإدارة المركزية للإحصاء في «توحيد المعلومات الإحصائية وتنسيقها وتحليلها.

ل ذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –بيان حول نسبة تضخم الأسعار في الكويت لجميع المجموعات الاستهلاكية.

2 – ما أسباب ارتفاع الأسعار وفقا لتحيل الإدارة المركزية للإحصاء؟

3 – هل رفعت الإدارة أي تقارير للوزير المختص أو مجلس الوزراء حول ارتفاع الأسعار خلال جائحة كورونا؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بنسخة على قرص مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (Flash Memory) من هذه التقارير.

4 – هل تتضمن نسب التضخم السنوية المنشورة في موقع الإدارة المركزية للإحصاء مكون التضخم في أسعار العقار بالكويت؟

5 –يرجى بيان نسب تضخم أسعار السكن الخاص في الكويت وذلك منذ عام 2000 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

6 – نصت المادة 4 من القانون رقم 27 لسنة 1963 المشار إليه على أن: «تتعاون الوزارات والإدارات الحكومية والمؤسسات العامة مع الإدارة المركزية للإحصاء في إتمام الإحصاء والتعداد على أكمل وجه وتمدها بجميع البيانات التي تطلبها وتتبع تعليماتها من الناحية الفنية» فما مدى التزام الجهات الحكومية في التعاون مع الإدارة بهذا الشأن؟

7 –هل رفعت الإدارة للوزير المختص أو مجلس الوزراء أي تقارير أو مذكرات حول العقبات التي تواجه الإدارة في عملها؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بنسخة على قرص مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (Flash Memory) من هذه التقارير أو المذكرات؟

سؤال إلى وزير المالية

تقدمت مؤسسة البترول الكويتية بكتاب رسمي لوزارة المالية تطلب فيه إزالة 133 شاليها ملاصقا لميناء عبدالله إلا أنه بحسب ما تداولته الصحف المحلية فقد قررت وزارة المالية إزالة فقط 94 شاليها.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما أسباب الإزالة الواردة في كتاب مؤسسة البترول الكويتية؟ وهل طرحت وزارة المالية بدائل أخرى عن الإزالة على المؤسسة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى بيان هذه البدائل ورأي المؤسسة حولها.

2 –صورة ضوئية من جميع المخاطبات والكتب الرسمية التي تلقتها الوزارة من المؤسسة حول هذا الموضوع وردود الوزارة عليها.

3 –صورة ضوئية من جميع المخاطبات والكتب الرسمية التي أرسلتها الوزارة إلى مجلس الوزراء حول هذا الموضوع.

4 – ما صحة المعلومات الواردة في ديباجة السؤال؟ إذا كانت صحيحة، فيرجى إفادتي بالأسباب التي دعت إلى تقليص عدد الشاليهات المطلوب إزالتها من 133 إلى 94.

5 –كم عدد طلبات التنازل التي وافقت عليها الوزارة على هذه الشاليهات منذ عام 2013 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ وما سبب موافقة الوزارة على ذلك مع علمها بطلب المؤسسة بإزالة هذه الشاليهات؟

3 أسئلة إلى وزير التجارة والصناعة

السؤال الأول

شهدت الكويت في الآونة الأخيرة ارتفاعا كبيرا في أسعار السلع الغذائية ومواد البناء في ظل غياب أداء الجهات الحكومية دورها المطلوب.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما إجراءات اللجنة الوطنية لحماية المستهلك في محاربة ارتفاع الأسعار خلال جائحة كورونا؟

2 – هل رصدت اللجنة من خلال أمانتها الفنية أي عملية تلاعب أو ارتفاعات مصطنعة في الأسعار؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بإحصائيات حول ذلك.

3 –هل تلقت اللجنة من المستهلكين أو جمعيات حماية المستهلك شكاوى عن عمليات تلاعب في الأسعار أو ارتفاعات مصطنعة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بإحصائيات حول ذلك.

4 –هل اتخذت الوزارة أي إجراءات لزيادة حجم المعروض في الأسواق؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى بيان هذه الإجراءات.

السؤال الثاني

انتشر في وسائل التواصل الاجتماعي كتاب الوكيل المساعد للشؤون الإدارية في وزارة الصحة يحيط فيه مدير منطقة الصباح الطبية التخصصية بإفادة ديوان الخدمة المدنية حول عدم أحقية المستعان بخدماتهم على بند المكافآت من فئة (المقيمين بصورة غير قانونية) لأي نوع من أنواع تخفيف ساعات العمل أو الإجازات الخاصة (أمومة – رعاية أسرة).

عبدالعزيز الصقعبي

الحويلة: لماذا لا يتم صرف بدل أعمال شاقة وخطيرة للعاملين الكويتيين في القطاع النفطي الخاص؟

وجه النائب محمد الحويلة سؤالا لوزير النفط وزير التعليم العالي حول سبب عدم صرف بدل أعمال شاقة وخطيرة للعاملين الكويتيين في القطاع النفطي الخاص.

وقال الحويلة في سؤاله: «واجه العاملون الكويتيون في القطاع النفطي الخاص العديد من المشاكل من عدم تطبيق القوانين النفطية ومساواتهم بالعاملين في القطاع الحكومي وعدم صرف العديد من البدلات لهم كالأعمال الشاقة والخطيرة وبدل الطريق وبدل السكن والعلاج المجاني للعاملين وأسرهم والتأمين، وكذلك عدم تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لهم. وهم يواجهون مخاطر عمل دائمة وآخرها ما تعرضت له مصفاة ميناء الأحمدي وذلك يوم الاثنين 2021/10/18 ونتج عنه عدد من الإصابات وحالات اختناق للعاملين نتيجة استنشاق الأدخنة ومنهم عاملون بالقطاع النفطي الخاص

وسأل: «لماذا لا يتم صرف بدل أعمال شاقة وخطيرة للعاملين الكويتيين في القطاع النفطي الخاص؟ وما هي الأسباب التي تمنع منحهم جميع البدلات أسوة بالعاملين بالقطاع النفطي الحكومي؟ ولماذا لم يتم تطبيق القوانين النفطية وما يترتب عليها من آثار على العاملين الكويتيين في القطاع النفطي الخاص أسوة بالعاملين بالقطاع النفطي الحكومي؟ وهل هناك مواد تطبق عليهم وأخرى لا تطبق؟ إذا كان الجواب بالإيجاب يرجى ذكر هذه المواد».

وتابع: «كم عدد القضايا التي صدرت بها أحكام نهائية لصالح العاملين الكويتيين بالقطاع النفطي الخاص منذ 2015 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ مع ذكر القضية وسببها والحكم الصادر بها والإجراءات التي اتخذت بشأنها».

د. محمد الحويلة